

قراءة في التحديات المعاصرة التي تواجه الفقه المقاصدي

د. رقية طه الصلواتي*

التعهد

لا يزال الاهتمام بالفقه المقاصدي في العصر الحاضر في مراحله المبكرة التي تستدعي المزيد من الدراسات المختصة في مختلف فروع العلم وخارجه، إلا أن هذا الاهتمام بدأت تصاحبه في الآونة الأخيرة تحديات حقيقية، قد تحول دون بلوغ الفقه المقاصدي مرحلة النضج والاستقرار.

وقد اتخذت هذه التحديات أشكالاً متعددة، بعضها نتج منهج التقاط مصطلح المقاصدية لإسقاطها على أفكاره المسبقة ومفاهيمه الجامزة، وبعض آخر أقام حول المقاصد ركازاً مائلاً من الشكوك والانهامات، وبعض ثالث أهمل البحث في المقاصد عموماً.

واللاحظ في كل هذه الاتجاهات الناقصة أنها تنبثق بين الفينة والأخرى قضايا على قدر من الأهمية، كالعودة إلى تأسيس العقليّة المقاصدية، والإفادة من المقاصد في ترتيب الأولويات وربط الجزئيات بالكليات، وإصلاح مناهج التعليم والمناهج الدراسية، ومقاومة التطرف والإرهاب والجمود والتصبب... وسوى ذلك من قضايا تحتاج إليها الأمة في حاضرنا ومستقبلنا.

ومعه الزيادة عمارة لإلقاء الضوء على أبرز هذه التحديات التي قلّ الاهتمام بها في دراسات المقاصد إما لمداغة طرحها على الساحة الفكرية أو لعدم توقع خطورتها أصلاً، وفي كلتا الحالتين، فإن الأمر يستدعي إيراد دراسة لهذه التحديات ومحاولة إجهاضها عاطفياً وسلبياتياً، مع محاولة الإشارة إلى أهمية تبني جهود علمية وصية تصدى لإزالة الإشكاليات وبيان الأسس والضوابط التي ينبغي الاستناد إليها لتسديد الطرح المقاصدي والإفادة منه في مختلف الفروع والمجالات الممكنة.

والدراسة تعرض أبرز هذه التحديات المتصلة في اختراق أصحاب القراءات الجديدة للترجمة المقاصدي وإبراز الخلل المنهجي في هذه الدعوى سواء ما يتعلق ابتداءً بطبيعة المفهوم المقاصدي لديهم أو ما يتعلق بتوظيفهم آليات غير علمية ولا شرعية عند محاربتهم تنزيل المقاصد. كما تعرض للزعة لتحدي آخر جاء ككرة فعل عنيفة للتحدي الأول وتمثل في هجوم متزايد على مختلف الترجيحات المقاصدية من خلال تسوية عشوائية بين الدعوات الملصقة الأصيلة وغيرها من دعاوى مشبوهة. وهو أمر في غاية الخطورة يستدعي التوقف الدقيق عنده وعدم

* أستاذة مساعدة في قسم اللغة العربية واللغة الإسلامية، كلية الآداب، جامعة البحرين.

ومعنا النوع من القراءة لا ينظر إلى المقاصد من خلال النصوص بل يأتي إلى النص بمقاصد جاهزة. في حين أن المقاصد ليست منسقة عن نطق النصوص ولا بخارجة عنها، واعتبار هذه المقاصد بظن النظر فيها وفق شروط وضوابط مطردة تنفي الاضطراب والتحكم بدول دليل. من هنا جاء تركيز بعض مؤلفي الكتاب على ضرورة عدم الاتصاف على مفهوم المقاصد الذي حدهه الفقهاء والأصوليون خاصة الإمام الشافعي^{١١}.

من هنا كان هذا النوع من القراءة مسرفاً إلى التحلل من أحكام الشرع أو تعطيلها تحت ذريعة مراعاة مقاصد الشرع ومصالحها.

وفي هذا يقول الدكتور الريسوني في هذا السياق: "يمكن أن نقول المدركة العلمانية ترغى لواء المقاصد وقد ذهب به بعيداً ليس فقط لتأويل النصوص والأحكام بل لإلغائها وإسقاطها"^{١٢}.

لقد تم توطين التوجه المقاصدي لدى الكثيرين من أصحاب هذه القراءات في الإتيان بنظرة جاهزة للنص وتحويل الأحكام الشرعية المستنبطة من النصوص وفق مقاصديتها - كما يرون- إلى قواعد انقبضية تنها المجتمعات البشرية ليس إلا.

يقول أحد الكتاب المعاصرين في سياق حديثه عن المقاصد: "إن البحث عن القصد من خلال المرعي والتعبير هو الكفيل بتقديم قراءة مشروعة للنصوص الدينية، قراءة موضوعية بالمشي التاريخي، ذلك أنه مع تغير الظروف واللازمات والأحوال...نحتاج إلى قراءة جديدة تنطلق من أساس ثابت هو القصد الجوهري للشريعة"^{١٣}.

ويؤيد كاتب آخر أن الارتكاز على الغاية والحكمة والمقصد عند النظر إلى القرآن كمنهج لتحقيق السامي فوق النصوص والشروحات الفقهية ومحاولة الوصول إلى المحتوى العلمي للنص ودرجته الحقة^{١٤}.

كما قام أصحاب هذه التوجهات بتوليف اجتهادات عمر بن الخطاب رضي الله عنه في سياق حاكمة المقاصد ومبنيها على النصوص القرآنية، فالنص يدور معها ويجرداً وعدمها، أو يوقف أو يُعطل إذا حصل تعارض بينها.

ومن أشهر ما اعتمد عليه بعض مؤلفي الكتاب مسألة إلغاء سهم المؤنثة قلوبهم.

حيث يرى هؤلاء أن عمر لم يتعامل مع النص الوارد في القرآن بتخصيص سهم للمؤنثة قلوبهم بوصفه سلطة دالة بل اعتبر مقصد النص ووضعه فوق كل اعتبار الأمر الذي أدى في النهاية إلى إلغاء الحكم حين غاب مقصده.

^{١١}- نصر ابوزيد، دورات الخراف قراءة في خطاب المرأة، الغرب، المركز الثقافي العربي، ط٢٠٠٠، ص ٦٨-٦٩.

^{١٢}- لقاء مع الدكتور أحمد الريسوني، على قناة الحمد الفضائية، برنامج ساعة حوار، ١٠/١٢/٢٠٠٥.

^{١٣}- نصر ابوزيد، مرجع سابق، ص ٦٩.

^{١٤}- محمد سالم عاتق، من حقائق القرآن، دار الفارابي، بيروت، ٢٠٠٠، ص ٥٨.

الاسترسال في هذا التوهم المسيء إلى الفقه المقاصدي جملة وتفصيلاً كما تطرح الدراسة تحدياً ثالثاً ينبثق من دراسة مسحية سرية لموقع الدراسات المقاصدية في الكليات والأقسام الإسلامية في منطقة الخليج العربي تحدياً وما أسفرت عنه من بيان ضعف عام وتأخر ملحوظ فيها.

وتوظف الدراسة منهجية المقارنة مع ما حدثت في مساحات الفكر الديني اليهودي المعاصر من تقمص للتوجه المقاصدي في قراءة النصوص الشرعية في محاولة لتأويلها بشكل يتوافق مع توجهات العصرنة وما يندرج تحتها وإنهاء تلك الأحكام والنصوص في أوقات لاحقة. والدراسة إذ تنبئ ذلك النهج لا تروم من خلاله القول بتأثر اللاحق بالسابق وإنما لتلمس الثغرات التاريخية التي وقعت في الفكر الديني اليهودي في محاولة لتجنب تكرار وتوسعها في الفكر الإسلامي المعاصر، خاصة وأن الفكر الديني عموماً له سمات مشتركة.

كما تقدم الدراسة تصوراً كيفية مواجهة هذه التحديات وعم الاكتفاء بردها ورفضها دون تقديم الدلائل المحكمة لسيد الفكر المقاصدي ومساره.

البحث الأول: اختراق أصحاب القراءات الجديدة للتوجه المقاصدي

عند بعض الكتاب والفكرين المعاصرين إلى التقاط بعض الاتجاهات المقاصدية ومصطلحاتها، وبإدراجها واستقاطها على مفرداتهم وتطويعها الفكرية في عبارة لدجها وتوليفها مع مبادئهم الرامية إلى التجديد والتغيير وفق ما تبنته المجتمعات المعاصرة بلا ضبط ولا تعقيد.

وقد غلب على هذه التوجهات الطابع العلماني الذين يرى أصحابه - بطريقة أو بآخرى - أن الدين شأن شخصي لا علاقة له بالمجتمع.

ويبنى هؤلاء الكتاب نظريات ونظرات جديدة في تأويل النصوص القرآنية بوجه خاص وفاموا بتوظيف عدد من الوسائل والآليات للتوصل إلى تلك القراءات الجديدة للنص القرآني. من هنا كان احتكاكهم بالمقاصد التي لم تنتج الأحكام التحقيقية، وعليه فالأحكام - في رأيهم - لا قيمة لها في ذاتها بل قيمتها في المقاصد التي تحققها.

يقول في ذلك أحد الكتاب: "إن التأويل المقاصدي هو التأويل الأنسب من الوجهة الدينية ويبنى الا يتناول البحث في تحليل الكلمات بل لا بد من البحث وراء المعاني الحرفية عن روح القرآن وتناول كل مسألة حسب وضعها ضمن المقاصد الإلهية الشاملة، ويفتضي هذا البحث إبداع عامل الزمان فيمكن أن تكون القاعدة سالمة لو تم من حيث لكنها إذا أصبحت بمرور الزمن وتغير الأوضاع غير ملائمة ينبغي أن تتسكن من تعبيرها"^{١٥}.

^{١٥}- محمد الشرفي، الإسلام والحربة الأساس التاريخي، الغرب، الفكر، بدون تاريخ. نقلاً عن: عبد المجيد المنيار، القراءات الجديدة للنص الديني، عرض نقد، مؤثر في الفقه الإسلامي في دورته ١٦، ٢٠٠٥، ص ١٧.

وفي هذا يقول أحد الكتاب: "إذا كانت هناك ضرورات عامة خالدة كذلك التي أحصاها فقهاؤنا بالأمس، فإن لكل عصر ضرورياته وحاجياته وتكليفاته، وهكذا عندما نتجح في جعل ضروريات عصرنا جزءاً من مقاصد شريعتنا فإننا ستكون قد علمنا ليس فقط على فتح باب الاجتهاد في وقائع عصرنا المتجددة التطورة، بل ستكون أيضاً قد بدأنا العمل في تأصيل أصول شريعتنا نفسها بصورة تضمن الاستجابة الحية لكل ما يحصل من تغير أو بطرأ من جديد".

وما ذكره الكاتب يؤكد حقيقة هامة تنفتح في محاولات هذا التيار تطويع الأحكام الشرعية لروح العصر واستجدهاته من خلال توظيف القاصدية وروح الشريعة وشريعة التغيير وغير ذلك من مفاهيم، لم تترك في الشريعة الإسلامية دونها ضابط أو قاعدة. إلا أن هذه التيارات لم توجه إلى هذه المقاصد الأصلية في الإسلام ابتداء بل أتت إليها تطويعاً لواقع مفروض وموجود أساساً.

ومنه المحاولات تبرز في ساحات الفكر الديني عموماً في لحظات الضعف وإسقاطات الهزيمة النفسية والشعور بالفتن إزاء غلبة الآخر وسلطوته، وهو أمر حدثت في مختلف دوائر الفكر الديني كاليهودية. فقد تحورات الأحكام الشرعية الثابتة في اليهودية بصورة التوراة إلى قواعد انضباطية أساسها الردع التاسع عشر الميلادي، وقامت بتوظيف القاصدية وروح الشريعة في تطويع الأوامر الإلهية والأحكام الشرعية الثابتة لمطالب العصر وتغييرها.

وأعلنت الحركة الإصلاحية اليهودية منهجها الصريح في رفض ورد التشريعات الموسوية والربانية بما في ذلك الشريعة التوراة وما يماثلها من المقدسات، مع تأكيداً على ضرورة الاعتقاد على روح التشريعات اليهودية ومقاصدها والإعلاء من مكانتها دون التقيد بطقوسها وشكلياتها.

"In recent years, the movement has reemphasised Jewish ritual, but encourages individuality in the expression of these rituals. The spirit of the law is more important than the ritual. For example, Shabbat should be a day of rest, but observance of Shabbat does not necessarily have to include abstaining from using electricity or writing. Reform Jews are encouraged to learn about Jewish ritual and to exercise individual choice in determining the way that they will incorporate these rituals into their lives."

ولم تقف الحركة الإصلاحية في اليهودية في مطالبها بالتغيير عند حد المعاملات فنسب بل امتدت لتشمل نظام العبادات وطقوسها. فقد كانت الصلوات تؤدى باللغة الألمانية أكثر منها بالعبرية، وشراح شديد تباينت الانتهاكات للشريعة والقوانين في اليهودية - Halachah - التي أدت في نهاية الأمر إلى انقطاع الأجيال علنا عن

الميلادي، مرجع سابق، ص ٦٨.

يقول أحد المفكرين المعاصرين في تعليقه على هذه المسألة: "إذا كان عمر بن الخطاب -الشرع الأول في الإسلام بعد الكتاب والسنة- قد اعتبر الصلوة ومقاصد الشرع فوضعها فوق كل اعتبار..... دوران الأحكام مع المصالح نفي، يفرض نفسه ما دنا نقرر أن الصلوة هي الأصل في التشريع".

والذي نمله عمر بن الخطاب ليس إلغاء للنص وفقاً لغياب المقصد من تطبيقه، بل لأن في زمنه لم تتراءى شروط هذه الفظة نصراً للمال إلى بقية المستحقين".

وراقع الأمر أن هذه التوجهات هي التي باتت تولد نوعاً من القلق الفكري المتزايد من محاولات هؤلاء المفكرين في تجسيد مفهوم المقاصد اللوجوس في الإنسان ليصبح مرجعية ذاته وتصبح المقاصد ذاتية تختلف باختلاف الأشخاص والأزمان. فالقصد بمقاصد الشريعة عند تلك التيارات هو مقاصد بينها أو مقاصد تجسود مخددة دون غيرها، كما أن القصد مخددة وفق مبادئ معينة (علمانية) دون مبادئ أخرى. ولا يقف الأمر عند حد طرح مفاهيم مخددة وفئوية ومحاذاة حول المقاصد تحمل من عموم الانطوائية التي يتصورها من يسمح عبارة مقاصد الشريعة؛ بل إن المخددة تكمن في المراد والقصد من هذا المفهوم.

ويشير إلى هذه الحقيقة الدكتور الريبوني مؤكداً أن ما يقع اليوم ويصل من بعض المدافعين أو العلمانيين من الدعوة إلى المقاصد ليست هي مقاصد الشريعة، لأنها ليست مستخرجة منها. فالمقاصد الشرعية هي التي تستخرج من النص نفسه، فهم يدعون إلى أفكار جاءت من الفكر الغربي وبالرغم من إيجابياتها الكثيرة لكن ينبغي النظر في وجودها أو عدمه في النص. كما أنهم يأتون بمقاصد جاهزة في أذهانهم ويتصورات جاهزة للمدل ولحقوق الإنسان ولتسط الحياة والمجتمع، ويفترضها على الشريعة على أساس أنها منها، بينما يستحيل أن تنفك مقاصد الشريعة عن النص. فالشريعة تصور من ومنها تستخرج المقاصد، وقد تكون عملية الاستخراج ميسرة وقد تحتاج إلى بحث لكن في جميع الحالات لا توجد مقاصد للشريعة لا تستخرج منها فهناك تلازم تام بين النص والمقاصد ٤٢.

ودعاوى هؤلاء المفكرين تقوم على أن أفكار الغرب وقيمه هي أفكار إنسانية ولا ضير أن تتضمن في الإسلام بغض النظر عن وجودها أو عدمه في النص، ويعتبرون أنه في ظل الثقة المعاصرة أصبحت أفكار الغرب ملائمة للإنسان المعاصر وما على المسلمين إلا أن يأخذوا بها، وإذا وجد مشكل يبحثون في الدين والنصوص عن ملازمة لها.

محمد عابد الخالدي، وجهة نظر نحو إعادة بناء قضايا الفكر العربي المعاصر، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٤م، ص ٦٢.

الراجح في ذلك ما كتبه حول ذلك -محمد بلعاجي، مذهب بن الخطاب في التشريع، مكتبة الفتيان، مصر، ١٩٩٨م، ص ١٨٩.

ينصرف سبيل عن أحمد الريبوني، محمد جمال بارت، الاجتهاد، النص، الواقع، الصلوة، ٢٠٠٠م، إدرات لغون جديد، بيروت.

"Maimonides attempts as much as he can to provide for Jewish laws reasons that are universally valid and universally intelligible, but without the sacrifice of revelation we saw in some of the modern Jewish thinkers"⁴⁴

والطرح القاصدي الذي تتبناه بعض أفلام القراءات الجديدة لا يختلف كثيرا عما حدث بين صفوف الإصلاحيين اليهود من حيث محاولاتهم التراصلة لتقديم فكر إسلامي معاصر واقع تحت تأثير صغرط خارجية الحث على عبادة الغرب العلماني في أطاريجه وأفكاره.

من هنا كان الفارق واضحا بين طرح أئمة القاصد الأوائل الذين صدروا في اهتمامهم بالمقاصد عن موقف لا يعتره ضعف في الذات أو انتمزاعية في الداخل وضعف في الخارج، وبين ذات بانسة تحاول عبثا تجارة الفكر السائد والقاط مبرراته ومسوغات وجوده من ترانها⁴⁵؟.

للافتراض التحليلي من عبارة مقاصد الشريعة حسب ما يروج في الأرسط الفكرية المشار إليها، بين أن المنس المحض في تضاميتها ليس من العمومية والإطلاق التصوري، بل هو معنى مؤسس على مبدأ وعقيدة معينة تروم عبادة الفكر العلماني الغربي الحديث منذ نشأته في القرن الثامن عشر الميلادي وحتى الآن.

لنفاهم مقاصد الشريعة وحقوق الإنسان وغير ذلك، التي تروج الآن على تنوعها ونفاصلها ليست سوى التجسيد الأمي للفكر العلماني الغربي.

لنالتابع الآن عند من يرفع شعار القاصد من أصحاب هذا التيار، القول بأنه لا تمارس بين فكرة المقاصد وروح الشريعة وبين الإسلام، بل إن الإسلام هو الذي وضع أسس هذه الفكرة، والدعوة إليها من صميم الشريعة، كما أن ترويجها والدفاع عنها هو في حقيقته ترويح للدين ودفاع عنه.

وهذا الطرح في واقعته يستمد على تعميم متعمد على الطابع الجزئي السمي التاريخي الربط بالعلمانية الغربية في القاموس التي يروج لها هؤلاء. ثم على زعم خاطئ بأن هذه القاموس عالية شمورية إنسانية تلاميضي عمومية تطبقها، لترعة عمليات الترويق الفكري التي تروم إثبات مباركة الإسلام لتلك المقاموس بل وتلاميذه لما في محاولة للمازوجة بين هذا الفكر وتعاليم الشريعة الإسلامية.

إن هذا الفكر الشربل بدعوى المقاصدية ومراعاة الطريقة التاريخية والسياق... ما هو إلا تغيير صاخر عن عقيدة مبنية نسبية وحزنية وتاريخية تصطم مع مقاصد الشريعة الأصلية وتعاليمه الواضحة.

⁴⁴ - David Novak, Natural Law in Judaism, Cambridge University Press, 1998, p.92

⁴⁵ - بنسرف بسيط عن ربة طه العلماني، أثر العرب في فهم التصور قضايا الأرة أسرة جا-سورديا، دار الفكر، 2003، ص 178.

التصميم العربي التقليدي وجموعة القوانين واعتبروها برمتها خطأ في تسلسل التاريخ والحداث. واتهمهم هم الأهل إلى التخلي حتى عن السبت اليهودي Sabbath برمتها إلى الأحد تحت دعوى اعتبار مقصد لتسريع وروحه، اعتبر حركة الإصلاح تلك الطفرس والمعادن شكليات لا مبرر لها وعليه يمكن تغييرها أو الاستماعة عنها مطلقا؟ يقول في ذلك الفكر اليهودي Grunfeld

"...the Jewish masses of the present day have become almost completely estranged from the Sabbath.the Sabbath must be kept as an ordained day as defined by the Torah, undiminished by the demands of ignorance and undistorted by idens gained from outside sources"⁴⁶.

بالأحكام الصحيحة الوحيدة هي التي نعلم فلسفة الفقه القاصدي-Teleological Jurist، الذي يعمد بالعداية من تطبيق تلك الأحكام وكيفية توجيه هذه الغايات في سبيل تطوير الأحكام⁴⁷.

" The only authentic Halakic approach must be that which approximates the philosophy of the teleological jurist. The teleological jurist asks: what are the ends of the law which God or nature ordained and how can we be guided by these ideal ends in developing the law?"⁴⁷

وهنا يبرز التأويل المتسلف للتصو، الذي تتم من خلاله النظرة الخارجية للنص بناء على القول بتحقق المقاصد والنصالح، فيأتي المؤول بنظرة جاهزة لا ترى في التصو إطارا مرجعيا ينهي الدوران والرجوع إليه. وبهذا تصح مقاصدية التصو وثق ما يراها المؤول وحدها، المرجعية المركزية لكل التأولات والأفهام.

وقد أشار إلى هذه الحقيقة الحاسمة بعض المفكرين اليهود موصفا الفارق الواضح بين طرح علماء اليهود الأرائل من أمثال موسى بن ميسون للفقه القاصدي وأكاديمهم أهمية في النظر في تحليل مختلف الشريعات اليهودية بأسباب مقبولة عالما، وبين ما يطرحه الإصلاحيون اليهود اليوم وعاولاتهم في تطويع الفقه القاصدي لتصيرات المعصر. يقول الرباي دينيد نوفاك:

⁴⁶ - دينيد لا ندوا، مرجع سابق، 34.

⁴⁷ - Dayan Dr. I Grunfeld, The Sabbath, 4th edition, Feldheim Publishers, New York, 1981, pp84-85.

- Jacob Neusner, Judaism in Modern Times, Blackwell Publishers, USA, 1995, p. 99

عنوان عبد الحميد اليهودية عرض تاريخي والحركات الحديثة في اليهودية، دار البيارق وعمار، بيروت، 1997/1117، القسم الثاني، ص 149 وما بعدها

- Jacob Neusner, Ibid, p. 94.

Rackman, Emanuel, Festivals in the Modern Age, Yeshiva University, New York, 1961.

وعلى هذا يرى الدكتور حسن حفي أن بعض الأحزاب "المليانية" قد تكون أقرب إلى مقاصد الشريعة من الأحزاب "الإسلامية".^{٥١}

لقد نجح دعاة القراءات الجديدة في إصاق مسلك القاصدية بطرحاتهم رغم التباين الخائل بين ما يرددون والفكر الأصلي لما يبرز ذلك الالتصاق غير الشرع في وصف عدد من الفكرين المعاصرين لتأويلاتهم بالقاصدية.^{٥٢}

لقد حاول دعاة القراءات الجديدة تمرير تأويلاتهم المسفحة في التحرر من سلطة الصور على أكتاف ادعاء القاصدية، فجاءوا إلى العروص بنظرة مسفحة لا ترى فيها إطارا مرجعيا يبيني الاحكام اليه، لتصبح القاصدية (وفق ما يروونه) المرجعية المركزية لكل تأويلاتهم وأفعالهم.

يقول الأستاذ علي حرب: "فالقراءات الهمة للقرآن ليست هي التي نقول لنا ما أراد النص قوله، وإنما التي تكشف عما يكت عنه النص أو يستعده أو يتساءل... القراءة الحلاقة هي التي تتجاوز المصروف عليه والملتزم به".^{٥٣}

يبدأ هذا كله لا ينبغي أن يسوقنا إلى تمرير هذا الادعاء وتأكيد طموحاتهم في الترويج لقراءتهم بالقاصدية.

لذا الاعتبار كان لا بد من تأكيد النقاط التالية في هذا السياق:

- ضرورة الحرص على استقصاء عملية ضبط الترجمة القاصدي. فالعجز عن توقع النتائج البعيدة من جراء الترخيل والإفراط في الترجمة القاصدي على غير ضوابط أو رابط يمكن أن يسوق إلى تقصير أو خلل كبير يصل حد مازلة المقاصد الأساسية ذاتها بناء على فهم غل أو تأويل أو فرضي قاصر. فالتوسع في الاتجاهات القاصدي دون ضوابط منهجية ونوايت شرعية يمكن أن يشكل متزاخرا خطيرا ينتهي إلى التحلل من أحكام الشرع أو تعطيلها باسم المصالح والقاصد، فمحاصر النصور ونوقف الأحكام الشرعية باسم تحقيق المقاصد والغايات. وما تجدر الإشارة إليه في هذا السياق أن أئمة القاصد الأوائل يخشوا في مسألة الضوابط وخصموا لما تصوروا في مؤلفاتهم. ومن ذلك ما جاء في عبارات الشاطبي رحمه الله من ضوابط ووسائل في الكشف عن القاصد: من سلك إلى مصلحة غير

^{٥١} حسن حفي، الأحزاب الإسلامية بين الشكل والمضمون، ١٧ مارس ٢٠٠٦.

^{٥٢} عبد المجيد النجار، مرجع سابق، ص ١٧.

^{٥٣} علي حرب، نقد النص، المركز الثقافي لمرب، الغرب، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٥م، ص ٢٠.

^{٥٤} عدد من أوراق مؤتمر مجمع الفقه الإسلامي المشار إليه آنفا ذكرت على سمة القاصدية في القراءة الجديدة الأمر الذي يحتمل من

جاء الأستاذ الدكتور محمد بن الحادي أبو الجعان، فقرأه الجديدة لتصور الوحي ومناقشة مقولته الخاصة الدكتور سابقا، ص ١٥ من بينه.

لرقيها الشرع فهو ساع في حد تلك المصلحة، الاستقرار من خلال مجموع أدلة الشريعة كتاباً ورسماً، وهو يبيد القلع لأن كليات الشريعة لا تستند إلى دليل واحد بل إلى مجموعة أدلة تواردت على معنى واحد فأعطته صفة النطق، وتختلف بعض الجزئيات عن مقتضى الكل لا يخرجها عن كونه كلياً.

- الترخس من الإفراط في الاعتقاد على مقاصدية التصور أو سوء تطبيقها بكل ما يحمل من مبررات ورسومات، لا يقتضي إبعاد أو إهماء دور القاصدية أو التقليل من أهميتها في تحقيق فهم سليم للصور في سبيل بناء وتكوين ضوابط القبول والرفض لأي تأويل أو جهد يروم استحضار النهج القاصدي. كما لا ينبغي أن يسوق إلى إصاق منهج القاصدية الأصلي بمهجع سقيم على أساس تلبس البعض به. الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى تروجه الخلد من كل فكر يدعو إلى تبني المقاصد الأصلية في الدين.

البحث الثاني: تحديات

أولية أخرى

تمتديات أخرى تواجه الفقه القاصدي في بعض الدول العربية، وقد ظهرت تلك التحديات ضمن منظومة اجتماعية ومكرية وسياسية لا ينبغي تجاوزها لتصبح الصورة كاملة عن حجم هذه التحديات وظرفية ظهورها ومن كيفة الإسهام في تجاوزها أو التقليل من شأنها. ومن هذه التحديات ما يلي:

المجم التزايد على التوجهات القاصدية

شهدت الساحات الفكرية في بعض الدول العربية في الآونة الأخيرة مولد حركات جديدة تولي زعامتها بعض الفكرين الداعين إلى الإصلاح السياسي بسط إسلامي ديمقراطي. وقد بدأ العديد من هؤلاء الناشطين بتوجه انتقادات غير مسبقة لكثير من المفاهيم السائدة في تلك المجتمعات مؤكداً ضرورة التلازم بين الإصلاح السياسي والديني.

وقد تمكن هؤلاء الفكرين من إقامة تحالفات مع عناصر ذات تيارات وتوجهات مختلفة. ويصف هؤلاء أنفسهم على أنهم دعاة الوسطية والإصلاح، في حين يطلق عليهم سببين لاكرس اسم الليبر - إسلاميين^{٥٦}.

^{٥٦} تراجع في ذلك: أبو إسحاق الشاطبي، المرئيات في أصول الفقه، تحقيق: عددة دراز، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٤، ص ١٠٠.

١. أحمد الرسولي، نظرية القاصد عند الإمام الشاطبي، الرياض، ط ١، مدار العالمية للكتاب الإسلامي، ١٩٩٢م، ص ١٨٧.

٢. نفس على تلك اللحامي للمعروف عبد العزيز القاسم في عطف كتابته كما سأل يانه.

٣. تراجع دراسة التي تحصل عمران، بين الإسلاميين والليبراليين:

وقد تزامن ذلك الطرح مع تزايد الحديث بشكل كبير عن موضوع تجديد الخطاب الديني منذ الحادي عشر من سبتمبر على صعيد الأوساط الإعلامية والفكرية العربية. وتزامن ذلك أيضاً مع دعوات خارجية لإعادة إنتاج هذا الخطاب بل والفاهيم الإسلامية من خلال إصلاح التعليم الديني في العالم العربي والإسلامي. وقد دعا بعض المفكرين والساسة الغربيين في هذا السياق إلى ما سموه عملية "بناء الدين" على غرار فكرة "بناء الأمم". كما صدرت كثير من نداءات ومطالب تجديد الخطاب الديني من قبل تيارات مختلفة منها التيار العلماني وغيره. فطالب هؤلاء جميعاً بإعادة النظر في كثير من القضايا المرتبطة بالخطاب الديني ومن ذلك إعادة النظر في مناهج التربية والتعليم.

كما ظهرت إلى جانب ذلك كله برامج الإصلاح الفكري المقروص على العقل المسلم من قبل بعض الأنظمة العربية. الأمر الذي بدأ وكان الترجمة المقاصدي هناك، الجناح التنفيذي لتلك البرامج الثورية السياسية. خاصة وإن الترجمة المقاصدي يعد فكراً متاهقاً للنظر وما نجم عنه من إشكاليات الكثير والتعجز والانتقالي الفكري السارية في كثير من مجتمعاتنا المسلمة اليوم، وهو أمر تروم الخلاص منه الأنظمة والشعوب عموماً. وعلى الرغم من تأكيد عدد من الباحثين المهتمين بالمقاصد، أهمية تقعيد المقاصد في مجال السياسة الشرعية وتناول القضايا الهامة في حياة الدولة والمجتمع الإسلامي المعاصر بمقابلة معاصرة^{١١}، إلا أن هذا المسار الذي انبرنا إليه في السطور السابقة لا يزال بحاجة إلى الكثير من الجهد لتأصيله وتمييق الدراسات فيه. إضافة إلى ضرورة توثيق المنهج والحجطة في الطرح بعيداً عن التوظيف والتوليف.

فقد ظهرت قضية المقاصد في طرحهم في بعض الأحيان تجذب الاهتمام لا من حيث مضامين الأفكار الواردة فيها وإنما من حيث الأهداف والتحركات السياسية المتوقعة المرتبطة بها. ومن يطرحوها. وهكذا تم النظر إلى الطرح المقاصدي وكأنه قضية سياسية ومطلب خارجي مفروض.

وبناء على تلك الخلفيات فقد قوبل هذا الترجمة وأطاريحه وبياناته بمعارضة شديدة من قبل أغلب التيارات السلفية المتراجدة على تلك الساحة، الأمر الذي ظهر في ترجمة مهاجم لعالم ما يطرحة الإصلاحيون، وكان للترجمة المقاصدي النصيب الأوفر من ذلك الهجوم.

بل لقد غلب الترجس من مجرد استعمال لفظة المقاصد وأضحاً في عدد من الكتابات المحافظة والتقليدية.

^{١١} من ذلك ما ذكره إسماعيل الحسني، نظرية المقاصد عند الإمام محمد الطائرين عاشور، المهد العالي للفكر الإسلامي، أمريكا، ١٩٩٥م، ص ٤٠٧.

وقد دعا هؤلاء المفكرين في كثير من مقالاتهم وكتاباتهم إلى تبني النهج المقاصدي فهو الكفيل بإحداث التغيير المنشود في الفكر والسياسة في آن واحد.

ويؤكد الدكتور عبد الله الحامد - وهو من أبرز رواد هذه الترجمة - أن ما يدعو إليه ببساطة يمثل في العودة إلى منهج السلف الصالح وليس إلى إنتاجهم مع رؤية واضحة على ما يجب أن تكون عليه مقاصد الشريعة. فالهدف من إعادة قراءة التصور القرآني، هو إظهار أن الدين الإسلامي جوهرياً يتطلب الإرتقاء الاجتماعي كما الروحي^{٥٧}.

وهذه الترجمة - وإن بدت فكرية لأول مرة - إلا أنه لا ينبغي انتزاعها من سياقها الذي تولدت فيه. فقد برزت الدعوة إلى المقاصد في فكر هؤلاء الكتاب من خلال طرح مشروعه السياسي الذي تمت صياغته على عدد مراحل وبشكل رئيسي عن طريق البيانات والمرائض في أعقاب حرب الخليج وأحداث ١١ أيلول 58.

وقد ركز هؤلاء الكتاب في مقولاتهم على أهمية المقاصد وضرورتها في عملية الإصلاح والتجديد. يقول الأستاذ القياديان في سياق حديثه عن الإصلاح: "ما نحتاجه بشدة هو فهم متطور للشريعة والنصوص القرآنية ومقاصدها، آخذين بعين الاعتبار التطور الكبير ورياح التغيير التي تهب على الأمم والحضارات... يجب أن تكون هناك ثورة مفاهيم حقيقية، إن المصالح والمقاصد هي التي يجب أن تحدد طريقة فهمنا للقرآن وليس العكس"^{٥٩}.

ويؤكد الدكتور عبد العزيز القاسم الذي تناول في كثير من كتاباته أهمية تعديل المناهج الدراسية في المراء الإسلامية، ضرورة تبني وطرح الفقه المقاصدي على الساحة النجدية. فلا يمكن بيان الدين للناس إلا من خلال قراءة كلية للفقه بدلا من النظرات الجزئية التي يغيب معها المعنى الكلي للشريعة، وسيلة هذه القراءة هي الفقه المقاصدي^{٦٠}.

^{٥٧} الإصلاحيون الليبرال - إسلاميون الجدد في السعودية، مجلة بديل إيست جورنال - ١٧/١٠/٢٠٠٤م. وقد نقلت العديد من المواقع هذه الدراسة منها: موقع إسلام أون لاين، راصد الأخبارية وغيره ما <http://www.masid.com>

^{٥٨} حلقه تم نشرها على الجزيرة الفضائية بعنوان: تجديد الفكر الديني، بتاريخ: ٢٠٠٦/٠٥/٢٦. ونص الحلقه على موقع الجزيرة الفضائية

^{٥٩} انظر على سبيل المثال البيان الصادر في نيسان ٢٠٠٦م عن ١٥٠ مفكر إسلامي بعنوان: في أساس تعاليم والتشريع الإصلاحية الذي يحمل عنوان: رؤية لحاضر الوطن ومستقبله، يتناقض إصلاحيا، أ.ب أغسطس ٢٠٠٦م

^{٦٠} منصور القياديان، راجع خلف كتاباته ومقالاته وحزراته على موقعه على الإنترنت بعنوان:

<http://www.saudinote.com/mansour/wa4.html>

^{٦١} مقابلة أجريتها مع مجلة المبادئ على موقع الحلة على الإنترنت.

التي تقع مع القدمات المبرحة 65 irrelevant conclusion. وهذا واضح تمام الوضوح في الانتقاسات التي أشرفنا إليها سابقاً
وصورة القول أن الحديث عن هذا التحدي بمثابة السير في حقل الأشواك، نظر العملية الانتقاس والتداخل بين ما قد يطرح على صعيد تحميل الخطاب الديني ورواياته المختلفة مستولية معينة في ظهور نوازع التطرف لدى عدد كبير من الشباب العربي والإسلامي، وبين ما تطرحه الأرقام الأخرى حول هذا الأمر. مما قد يجعل أمر مراجعة اللغات ومحاولات الإصلاح، يظهر وكأنه تريد لقولات ودعوات الخطاب الآخر، والمساهمة في الحملة المعادية للإسلام والحركات الإسلامية اليوم.

وقد أورد الأستاذ علاء القاضي -رحمه الله- حيزاً كبيراً لهذه القضية خاصة وأن دعوته لإحياء الفكر المقاصدي قد تزامن هو الآخر مع هيمنة الاستعمار ومحاولاته لفرض تشريعاته وتطبيقها. وأوضح الآثار الرجعية والأبعاد الدائمة للتشريعات الاستعمارية الفروسة على المسلمين ويرجع في كشف عورات التشريع الاستعماري حتى أنه وضع عنواناً في كتابه: دفاع عن الشريعة ساء "بعض مقاصد الشريعة الاستعمارية".

من هنا فإن المسئولية الواضحة على أكتاف العلماء في هذه المنطقة جد خطيرة، من حيث توضيح الفارق المائل بين عمارة عمليات النقل والمراجعة للخطاب الديني بما قد تخمله هذه المراجعة من إقرار واعتراض بجملة من الأخطاء والانحرافات التي تعمرى العديد من الخطابات الدينية في وقتنا الحالي من جهة، وبين ما يُفرض على الأمة من خارجها من مناهج وأصلاحات فكرية لا تُخرج عن كونها مدعاة لزيد من الانهزامية والخضوع الفكري من جهة أخرى. فإذا تلاقم الأمران في بعض القضايا كالأهتمام بالقاصدية، فلا يعد هذا مسوغاً للتفصيح بالترويج للإصلاحاتي برمته.

ويبقى الاهتمام بالفكر المقاصدي ومحاولة تأسيس العقلية القاصدية، من أولويات الإصلاح التي يمكن أن تسهم في تخليص الأمة من نزعات التطرف والجمود والتشدد في الشباب المسلم والتحديد الذين يتلقون الفقه والعلوم الشرعية في كثير من كليات الشريعة في العالم الإسلامي أو المعاهد أو حلقات المساجد التقليدية. وعليه

٨٠- للزيد حول هذه النقاط انظر: حبيب أرباب، الحجاج والاستدلال المحاماني: عناصر استقصاء نظري، عالم الفكر، العدد ١، العدد ٢٠، يوليو-سبتمبر ٢٠٠١، ص ٩٧-١٣٢. وأيضاً: محمد شرفي الزين، تأويلات وتفكيكات: فصول في الفكر الشرعي المعاصر، بيروت، المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٢، ص ٨٤-٨٥.

٨١- علاء القاضي، دفاع عن الشريعة، الرباط، مطبع الرسالة، ١٩٦٦م. ونظر كذلك أحد البريسين، من أعمال الفكر المقاصدي، دار Technology Co., 2001 David. Argumentation : On the study of effective reasoning. Chantilly, VA Zarefsky

المادي، بيروت، ٢٠٠٢، ص ٨١.

يقول أحد الكتاب المعاصرين تحت عنوان: المقاصد طاغوت خامس لمن يحطه: "...القاصد، السم في أشد نكا والتليس فيها أمث وأقن. وهي عديم "روح الشريعة". وما عداها "شور" ولا يريدون في الواقع إلا إبطال الشريعة تحت عطاء الأخذ بالقاصد، وإسقاط العلماء، وطلبه العلم إلى تحطيم هذا الطاغوت الخامس".
المقاصد في فتاواهم لذلك ادعوا إخواني العلماء، وطلبه العلم إلى تحطيم هذا الطاغوت الخامس".
ويقول كاتب آخر في نفس السياق المحزوم: "الحديث عن القاصد في هذه الأيام أخذ في التجاسر على التصور والنظر إليها على أنها تابعة لا متبوعة ومفردة لا قاتلة، وهي في تلك المقاصد أشبه بالرحى في يد الطحان، وهذه النظرية الغربية مها حملت من التجديد وتجاوز المعنى التجزيئي في تفهم أحكام الشريعة - زعموا - لا تنطلي إلا على القليل من الناس" ٦٣.

ويواصل الكاتب حديثه بالقول: "وعزلاء القلة الذين تنزوا بزيف المثبة الغربية قد يجدون في التراث الإسلامي من الشذرة ما يسترون به عن الناس حقيقة زيفهم وتجانهم عن أساس الدين الذي يظهرون بالدينونة به... فربما جعلوا من لغو الطوفي -عفا الله عنه- ونظرة الصلحي ملجأ أو مُدخلًا لشرير ما نسعه من ذنقة حول فقه القاصد، وأنها القيلة التي يندثر بالفتية المتجدد أن يولي وجهه شطر ما لمعالجة المشكلات التي تواجه المسلمين في كانت .. اقتصادية أو سياسية أو ثقافية . وهذه الدعوة المتجسرة على النصوص الشتره بالقاصد متلازمة مع دعوات أخرى تادي بتجديد الأصول الفقهية للإسلام كما هي الدعوة الثرية المشهورة" ٦٤.

وللإحاطة على التيارات المحيوية المذكورة، أتفأها تقع في عدد من المناظرات من جملتها:
- مناقشات الغموض والانتقاس of ambiguity fallacies ومنها المروعة والمروية في استخدام الكلمات والمبارات بمعان متعددة equivocation والتلاعب بالألفاظ والإيهام amphiboly وعدم التأكيد والانتقاس في غير موضعه accent والتسميم غير الموضوعي وسحب الجزء على الكل.

- مناقشات ذات الصلة بالوضوح بالوضوح fallacies of relevance وتتضمن هذا النوع المحزوم الشخصي personal attack على أشخاص يتارلما الخطاب وليس على حججهم وأقوالهم. يدخل أيضاً الاعتداء على الصور النمطية stereotyping في صياغة وتقديم الحجج وتشكيل رؤية هذا الخطاب بشكل عام وأخيرا النتيجة غير

٦٣- صالح الخريجي، <http://www.sahab.net/sahab/print/luccad>، وقد نشره في مواقع أخرى.

٦٤- سعد مغل لمريني، القاصدين الجدد، المرجع السابق.

٦٥- سعد مغل لمريني، القاصدين الجدد، المرجع السابق.

الوقت الذي نأسس فيه كلية متخصصة في مقاصد الشريعة، لا يزال طلبة كليات الشريعة في جامعة الأزهر لا يدرسونها إلا في الدراسات العليا^{٦٨}.

وما تجدر الإشارة إليه أن ثمة جهود بدأت تبذل في الآونة الأخيرة تتم من توجه الأنظار للاهتمام بمقاصد ودراساتها، ومن ذلك إنشاء مركز دراسات مقاصد الشريعة الإسلامية لتوضيح المقاصد الفقهية في العديد من القضايا، من بينها فقه الحنابلة مع الآخر والعلاقة به، وفقه المرافقة، وفقه السياسي، وفقه الأقليات. ومن أبرز أهداف المركز تشجيع الدراسات التي تعنى بالمقاصد الشرعية سواء كانت رسائل جامعية أم دراسات مستقلة، وكذلك العمل على حث الجامعات الإسلامية وأقسام الدراسات الإسلامية على تدريس مقرر أو أكثر يتناول المقاصد الشرعية، وكذلك الدعوة إلى ربط الاجتهاد المعاصر بالمقاصد الشرعية وربطه بقف به المسلم على المعاني والعبادات التي شرعت من أجلها الأحكام الإسلامية، بالإضافة إلى الاهتمام بفقه أولويات وفقه المراتبات وفقه المالات، وفقه السنن الإلزامية^{٦٩}.

البحث الثالث: مقترح منهجي لمواجهة التحديات المعاصرة

في حتام هذه الدراسة ينبغي الإشارة إلى بعض الاقتراحات التي يمكن أن تسهم في تخفيف حدة هذه التحديات أو تجاوزها دون إصابات تذكر في مستقبل الدراسات المقاصدية، ومن ذلك:

- ضرورة التمييز وعدم التسوية بين طرح مقاصدي أصيل نابع من ذات راعية مدركة لرسالتها حكمتها إلى نصوص القرآن والسنة الصحيحة، بصيرة ناقدة وعين ناقدة تزوم الإصلاح من داخل منظومتها المعرفية والنهجية الأصلية، وبين طرح مشبوه نابع من ذات مسئلة فكرية ومنهجية، مغلوقة على فكرها وطرحها، لا تميز بين الدين باعتباره وضع إلهي وبين تأويل هذا الدين والاجتهاد فيه والذي ما هو إلا محصلة جهود بشرية نسبية.
- الحفاظ على الدين ومقاصد الشريعة لا يكون عن طريق عناصر أي فكر تجديدي مهما بلغ صدق توجهاته وأطواره. فالحاجة إلى التجديد والاستمرار في الطرح المقاصدي وتأسيس العقلية المقاصدية تعد من الضروريات، وإن حدثت بعض التجاوزات من قبل بعض التيارات، فما لجئنا لا تكون بإقامة سد أمام كل

^{٦٨} <http://www.ikhwamonline.com/Article.asp?ID=17302&LevelID=2&SectionID=292>

^{٦٩} انظر في تفاصيل ذلك موقع الفرضاوي على الانترنت حيث ذكر أن الاجتهاد الأول عند في ديسمبر ٢٠٠٥ لم يصياغة الأمر المتفق عليه إنشاء هذا المركز.

فليس من الرأي السديد المحجوم أو التعمامل على أي دعوة تنتهي المقاصد، خاصة وأنا في أمس الحاجة إلى التجديد على مستويات الشكل والمضمون.

ثالثاً: قلة الاهتمام بالدراسات المقاصدية في كبريات الجامعات الشريفة

يتمثل التحدي الثالث في قلة الاهتمام بالدراسات المقاصدية في العديد من جامعات الدول العربية وبخاصة في منطقة الشرق والخليج العربي. الأمر الذي أدى إلى طغيان الدراسات الفقهية التفصيلية على المقاصدية وغيرها من دراسات تؤصل الفحوى الشرعية الكافية.

فمن خلال التسع والتفصي والدراسة المسحية لا نطرحه كليات الشريعة وأقسام الدراسات الإسلامية - في منطقة الخليج العربي على وجه الخصوص - لوحظ أن مادة مقاصد الشريعة لا تدرس لطلاب الكالوريوس عالياً وإذا تم طرحها فإنها تكون مادة اختيارية يمكن للطلاب دراستها أو الاستغناء عنها.

أما في مجال الدراسات العليا، فبعض هذه الجامعات لا يطرح برامج الدراسات العليا أساساً والبعض الآخر يتم التركيز فيه على اهتمام ملحوظ في مجالات المعاملات المالية والأحوال الشخصية وغيرها.

لقد أسهم ذلك الغياب الواقعي لدراسات المقاصد في خلق بيئة تم فيها وأد الرؤية النقدية لدى الطلبة واعتقال النظرة الثرية لمسائل الفقه، وتكريس المنجز الفكري عن ربط الجزئيات بالكليات الذي يسوق إلى الجمود والاتفاق الشديد، والإسهام في توسيع الحوة بين الطالب وفهم "نحوى الشريعة" وكلياتها ومقاصدها. وقد أسهمت هذه البيئة الفكرية في تأسيس ما يطلق عليه البعض العقلية الذرية؛ التي تصيب عدداً كبيراً من الدارسين في كليات الشريعة. وعي عقلية تتميز بالاهتمام بالجزئيات والقضايا الهامشية على حساب القضايا الكبرى، الأمر الذي يسوق إلى غياب الأولويات عن مناهج تفكيرها ليس فقط في مجال العلوم الشرعية بل في مختلف مناهج الحياة. فالعقل الشرعي الذي يشكل السردج العام السائد على المستوى العربي في العالم العربي والإسلامي هو "العقل التجريبي" وليس "العقل المقاصدي".

وقد تبته بعض الباحثين في المنطقة إلى خطورة هذا التأخر في الطرح المقاصدي وما يمكن أن يرتب عليه مستقبلاً، فجاه في توصياته في رسالة الدكتوراه التي نوقشت مؤخرًا في الأزهر ما نصه: "إن الأوان أن تُوضع مادة مقاصد الشريعة في أولويات مواد الدراسة في جامعة الأزهر، والجامعات المعنية بالدراسات الإسلامية، فهي

الترجمات بل مقارنة الحجمة بالحجة وتحديد المقاصد ووسائل الكشف عنها بطريقة تطبيقية في مختلف القضايا العاصرة للأمة والمجتمع.^{٦٩}

• ضرورة الاهتمام بتعميد المقاصد ووسائل الكشف عنها في القضايا المعاصرة المختلفة وعدم تجاهل خصائص النصوص وطبيعتها حين الكشف عن تلك المقاصد بحجة توظيف الآليات الحديثة والتامح التقليدي الطارئة عليها.

• أهمية الوقوف على إسهامات أئمة المقاصد القدامى والإلام الكافي بأ توصلا إليه من قواعد وضوابط في الكشف عنها وتفعيلها. مع ضرورة فهم الأدوات التي تستخدم للكشف عنها في السياق، وخاصة الأدوات الاستقرائية التي تبدأ بالبحث الواسع الدقيق على صعيد الجزيات ثم الانتقال إلى الربط والتركيب للوصول إلى الحقائق الكلية.^{٧٠}

• ضرورة توجيه الاهتمام إلى العلوم الإنسانية بما في ذلك علم النفس والاجتماع والسياسة والاقتصاد الخ وتدرسيها على أساس مقاصدي. مع أهمية إنباء حالة الفصام بين لغة العلوم الشرعية وفهم العصر ومختبراته الذي يركز بدرجة كبيرة على العلوم الإنسانية.

• اتخاذ خطوات إجرائية تنفيذية في إدخال مادة المقاصد في كافة المتطلبات الدراسية لكليات الشريعة والإسلاميات خاصة في منطقة الخليج العربي التي يكاد تندر فيها هذا النوع من الدراسات.

خاتمة الدراسة

استهدفت هذه الورقة تبيان بعض التحديات التي تواجه الفكر المقاصدي في العصر الحاضر. وقد تناولت تحديا عاما متشكلا في الاختراق الحاصل من قبل دعاة القراءات الجديدة للفكر المقاصدي، كما تعرضت لتحديات وصفتها بالإقليمية كالتهمج على المقاصد بشكل عشوائي، وقلة الاهتمام بالدراسات المقاصدية في الجامعات الخليجية والشرقية عسوما.

وقد أوضحت الدراسة أن المقاصد لم تات لإفشاء الشريعة على أي اتجاه إسلامي أو تجديدي وعل الباحثين في الدراسات المقاصدية إيراد هذا الأمر وتلاقيه والتسحي بالقاصدية عن سليات التبية والتتمص.

^{٦٩} راجع حول ذلك ما أشار إليه الأستاذ الدكتور قلب مصطفى سالي، بحث القراءة الجديدة للقرين والسر من البنية رؤية منهجية، مجمع الفقه الإسلامي، الدورة ١٦، ص ٢.

^{٧٠} ينصرف عن: جمال الدين عطية، نمو تعميل مقاصد الشريعة، المهود العالمي للفكر الإسلامي، أمريكا، وفار الفكر، سوريا، ٢٠٠٢م، ص